

## في العمق

## حرب المياه الوجه الآخر للتدخل التركي في سوريا

أنقرة تواصل تشييد السدود على نهر الفرات في تمرد على اتفاقيات سابقة

بعد عشرة أعوام من الحرب في سوريا، اتضحت أهداف كل القوى الفاعلة هناك وعلى رأسها طهران وأنقرة. وعلى عكس الأهداف السياسية لإيران، فإن الأخطر من ذلك هو الدور التركي الذي يحمل علاوة على البعد الأيديولوجي الطامح لإحياء مشاريع الإسلام السياسي أبعادا اقتصادية تهدف إلى نهب ثروات سوريا وخوض حرب المياه في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الموالية لأنقرة. هذا بالإضافة إلى الصراع العرقي الذي تخوضه على الأراضي السورية والذي يظهر جليا في مواجهة الأكراد الأتراك والقضية الكردية عموما.

● أنقرة - أت حالة التفكك والفوضى التي تعيشها سوريا للعام العاشر على التوالي، إلى تحولها إلى ثغرة تسلل من خلالها المشروعان التوسعيان الإيراني والتركي على حد سواء. على حساب الأمن القومي العربي والإقليمي، المشروع الإيراني عبر تحالفه مع نظام الأسد في دمشق، والتركي عبر احتضانه العديد من تيارات المعارضة السورية والحالة الفصائلية العسكرية المتشردمة. الدور الإيراني واضح المعالم، غير أن الأخطر هو الدور التركي المتنامي الذي ومهما اختلفت سياسات الأقطاب المتضادة في تركيا حوله، إلا أنها تعود وتتقاطع عند مسألة استعادة النفوذ التركي المفقود الذي يكاد يمر على انحصاره اليوم أكثر من قرن من الزمان. حتى تحول هذا الملف إلى أبرز استثمار سياسي شعبي لكسب الشارع التركي وشحنه والفرز في أي عملية انتخابية تجري في تركيا.

تصور تركيا لمستقبل الجار السوري، تصوّر ضبابي يعكس ضبابية الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية بزعامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تلك السياسة التي لا تريد ولا تستطيع الخروج من أوهام الإسلام السياسي، يضاف إليها العامل القومي الطوراني التركي الذي يظهر جليا في مواجهة الأكراد والأقضية الكردية عموما مهما تعددت المناطق التي تتحرك فيها.

الواقع الذي تفرضه تركيا في سوريا يتجاوز الأثر الاقتصادي إلى مفاعيل خطيرة للغاية، تصب في خلخلة البنية السكانية عرقيا وطائفيًا، خلخلة تسببت بها المجازر والتجاوزات التي ارتكبتها وترتكبها بعض الفصائل العسكرية السورية التي تخضع للهيمنة التركية، سواء في إدلب أو عفرين، والتي كان من أبرز مفاصلها كتيبة السلطان مراد المتهمه بخطف الأطفال والنساء. هذه الكتيبة المشكلة بالكامل من التركمان والتي لم تسلم منها حتى منشآت الطاقة والمرافق الإنشائية في المناطق التي تسيطر عليها.

كتيبة السلطان مراد واحدة من بين التشكيلات العسكرية الفوضوية التي تضم مقاتلين أجانب تعرضوا لعمليات غسل أدمغة، لم تستفد المواطنين الأوروبيين منهم والذين اتاحت لهم تركيا القتال في سوريا تحت رايات جهادية. قبل أن تقوم بإعادتهم إلى أوروبا ليشكلوا عينا على مجتمعاتهم وتهديدا مستمرا بفضل تاريخهم الجهادي وأفكارهم المتطرفة، وليكونوا خلايا نائمة يمكن تحريكها في الوقت الذي تراه تركيا مناسبًا.

ويبدأ الاستثمار التركي في حياة ومستقبل السوريين واضحا عبر تجنيد عناصر من الفصائل السورية وإرسالها للقتال في ليبيا، ما شوّه صورة السوريين ووجه إليهم سهام الاتهام بالعمل كمرتزقة في حروب الآخرين وترك بلادهم في حالة حرب. وسبق وأن صرح أحمد المسماي المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي في وقت سابق أن "النظام التركي عمل على نقل نحو 17 ألف إرهابي من سوريا إلى ليبيا خلال الأيام الأخيرة".

ويرى حاج عبدالقادر أن إرسال المقاتلين السوريين إلى ليبيا أمر "تحمّل مسؤوليته جماعة الإخوان المسلمين الذين نسجل عليهم قبولهم بتحويل السوريين إلى نوع من

المعارض الكردية السوري المقيم في دبي وليد حاج عبدالقادر يقول في تصريحات خاصة بـ"العرب" إن "تركيا ومنذ بداية تشكل الدولة التركية وضعت نصب عينها مسألة المياه، واستعملتها كورقة ضغط على جيرانها.

وليس بعيدا عن التهديد بهذه الورقة في فترة مقابضة حافظ الأسد على تسليم عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، وقد أدت مجموعة السدود التي بنتها إضافة إلى المشروع الذي دشنته بشار الأسد في عين ديوار، إلى تحول نهر دجلة إلى ما يشبه

التي تقابل تركيا حدودها مع سوريا وتفتق المنظرين والجهاديين من كافة بقاع العالم، وكانت المعبر الأوسع الذي تسلل منه عناصر داعش لتأسيس خلافتهم. ولم يتوقف الأمر عند حدود داعش، فقد كانت السدود التركية السورية معبراً للعديد من التنظيمات المتطرفة التي خلقت بؤرا إرهابية في الشمال السوري، وعلى رأسها تنظيم جبهة النصرة - القاعدة، بزعامة الجولاني والذي يعمل بشكل مفتوح تحت الأنظار التركية في إدلب، متحكما بالمنطقة الخارجة عن سيطرة نظام الأسد. منطقة تديرها المخابرات التركية بالكامل، ولا يصدق كثيرون أن تركيا عاجزة عن إنهاء تنظيم القاعدة وأشباهه هناك، متهمين بالاستثمار في تلك التنظيمات وتحويلها إلى أوراق لعب على الطاولة مع الدول المعنية بالمف السوري.

ويبدأ الاستثمار التركي في حياة ومستقبل السوريين واضحا عبر تجنيد عناصر من الفصائل السورية وإرسالها للقتال في ليبيا، ما شوّه صورة السوريين ووجه إليهم سهام الاتهام بالعمل كمرتزقة في حروب الآخرين وترك بلادهم في حالة حرب. وسبق وأن صرح أحمد المسماي المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي في وقت سابق أن "النظام التركي عمل على نقل نحو 17 ألف إرهابي من سوريا إلى ليبيا خلال الأيام الأخيرة".

ويرى حاج عبدالقادر أن إرسال المقاتلين السوريين إلى ليبيا أمر "تحمّل مسؤوليته جماعة الإخوان المسلمين الذين نسجل عليهم قبولهم بتحويل السوريين إلى نوع من

المعارض الكردية السوري المقيم في دبي وليد حاج عبدالقادر يقول في تصريحات خاصة بـ"العرب" إن "تركيا ومنذ بداية تشكل الدولة التركية وضعت نصب عينها مسألة المياه، واستعملتها كورقة ضغط على جيرانها.

وليس بعيدا عن التهديد بهذه الورقة في فترة مقابضة حافظ الأسد على تسليم عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، وقد أدت مجموعة السدود التي بنتها إضافة إلى المشروع الذي دشنته بشار الأسد في عين ديوار، إلى تحول نهر دجلة إلى ما يشبه



نهب وتخريب وتطهير عرقي

## أردوغان وشرعنة التجسس

اعتقال العديد من أعضاء حزب الشعب الجمهوري في محافظة إزمير الغربية في قضية مماثلة مؤخرا بعد أن تم التحقيق معهم بشأن تغريدات نشرها قبل 10 سنوات عندما كانوا قاصرين.

وقال نائب وزير الداخلية، محمد أرسوي، إن التحريات الأمنية مهمة لأخص الموظفين المرشحين ولتجنب انتهاك حقوق الطلاب والتلاميذ الأشخاص الذين يدخلون الخدمة العامة لأول مرة، وذلك على الرغم من حكم صادر عن أعلى محكمة في البلاد لصالح إلغاء هذه الالتزامات من القانون.

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، تم إجراء تعديل في القانون يلزم الموظفين المرشحين باجتياز التحريات الأمنية دون تفصيل كيفية إجراء التحقيقات والبحوث ذات الصلة. وأصدرت المحكمة الدستورية التركية في 29 نوفمبر قرارا يطالب بإلغاء عمليات التفتيش الأمني الإجباري، قائلة إنه ينتهك الحقوق والحريات الأساسية، بعد أن تقدم أكثر من 100 مشروع من حزب الشعب الجمهوري المعارض بطلب لإلغاء القانون. ومع ذلك، تصر الحكومة على تمرير نسخة موسعة من التشريع، ويقول الاقتراح، الذي وافقت عليه لجنة الشؤون الداخلية البرلمانية، إن التحريات ستمتد لتشمل أزواج وزوجات الموظفين الجدد وأقاربهم من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى اصهارهم.

وسيجزع الأشخاص الذين يتقدمون بطلب للحصول على وظيفة في المدارس العسكرية وكليات الشرطة ومدارس ضباط الصف الثانوية، الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 سنة، لتحريات أمنية. كما سيتم التحقيق مع أقاربهم من الدرجة الأولى.

ويخشى البعض من أن التحريات الأمنية باثر رجعي قد تمهد الطريق لمحاسبة الأشخاص على أفعالهم قبل بلوغهم سن المسؤولية الجنائية، وأنه يمكن توجيه اتهامات باثر رجعي ضد أفراد أسرهم أو أزواجهم.

وفي تحقيق تم إطلاقه في محافظة أضنة الجنوبية الأسبوع الماضي، تم اعتقال 17 شخصا بزعم أنهم القوا الحجارة على سيارة للشرطة خلال مظاهرة عام 2011 عندما كانت أعمارهم تتراوح بين 10 و14 عاما فقط في 2011، منهم 12 القى القبض عليهم بتهمة مساعدة منظمة إرهابية. وتم تحالفهم المعلن مع الإيرانيين.

الرقيق، مقابل أوهام عودة الامبراطورية العثمانية والخلافة. وما فعله هؤلاء هو مسخ للسوريين الذين رفعوا شعارات الثورة إلى نوع من الخدم للسياسة التركية، وعلينا كسوريين أكراداً وعرباً الوقوف ضد هذا الاستثمار الذي يعد جريمة لا تقل عن الاتجار بالبشر.

ويستكي بعض السوريين من أن تركيا تمارس الضغوط على اللاجئين السوريين المقيمين على أراضيها وأولئك الذين يعيشون في مناطق الشمال، وتبتزهم للحصول على موافقاتهم بالسفر إلى ليبيا مقابل مبالغ مالية زهيدة.

ويقول حاج عبدالقادر إنه يقرّ الدور التركي، ليس انطلاقاً من دور أنقرة في الشمال السوري وحسب، بل أيضاً منذ بدايات الحرب السورية، ويضيف "منذ مأساة الزبداني والمعضمية وداريا وحمص وحماة وحلب وكل المناطق التي أعلنها أردوغان (خطوطاً حمراء)، تبين أن الخط الأحمر الوحيد هو المصلحة التركية ومصالحه أردوغان وحزبه". ويضيف "أنا كموطن سوري، لا أتحدث كردي فقط، أدرك أن تركيا تحلم باسترجاع ولايتي حلب والموصل، وحتى تحقق هذا الهدف فإنها تركز على أهداف معينة كالنقط التي تقايض بها أوروبا".

ويتابع "ما يحدث في الشمال السوري، المناطق الكردية وغيرها، هي ممارسات شبيهة بممارسات الجيش الانتكشاري العثماني، سلب ونهب واختطاف، كما حدث في آمد وديار بكر ونصيبين وغيرها، حتى أن لدينا شكوكا وجبهة في مسألة التفجيرات الإرهابية التي تحصل داخل مناطق النفوذ التركي، والتي قد يكون من يقف خلفها المخابرات التركية ذاتها، لتبقى المنطقة في حالة توتر وتحت تهديد من تسميهم باعداء تركيا".

أندوة - يسعى حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وشريكه في البرلمان، حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، إلى تمرير تشريع يمدد من التحريات الأمنية بشكل يمكن من التجسس على الأشخاص الذين يدخلون الخدمة العامة لأول مرة، وذلك على الرغم من حكم صادر عن أعلى محكمة في البلاد لصالح إلغاء هذه الالتزامات من القانون.

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، تم إجراء تعديل في القانون يلزم الموظفين المرشحين باجتياز التحريات الأمنية دون تفصيل كيفية إجراء التحقيقات والبحوث ذات الصلة. وأصدرت المحكمة الدستورية التركية في 29 نوفمبر قرارا يطالب بإلغاء عمليات التفتيش الأمني الإجباري، قائلة إنه ينتهك الحقوق والحريات الأساسية، بعد أن تقدم أكثر من 100 مشروع من حزب الشعب الجمهوري المعارض بطلب لإلغاء القانون. ومع ذلك، تصر الحكومة على تمرير نسخة موسعة من التشريع، ويقول الاقتراح، الذي وافقت عليه لجنة الشؤون الداخلية البرلمانية، إن التحريات ستمتد لتشمل أزواج وزوجات الموظفين الجدد وأقاربهم من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى اصهارهم.

وسيجزع الأشخاص الذين يتقدمون بطلب للحصول على وظيفة في المدارس العسكرية وكليات الشرطة ومدارس ضباط الصف الثانوية، الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 سنة، لتحريات أمنية. كما سيتم التحقيق مع أقاربهم من الدرجة الأولى.

ويخشى البعض من أن التحريات الأمنية باثر رجعي قد تمهد الطريق لمحاسبة الأشخاص على أفعالهم قبل بلوغهم سن المسؤولية الجنائية، وأنه يمكن توجيه اتهامات باثر رجعي ضد أفراد أسرهم أو أزواجهم.

وفي تحقيق تم إطلاقه في محافظة أضنة الجنوبية الأسبوع الماضي، تم اعتقال 17 شخصا بزعم أنهم القوا الحجارة على سيارة للشرطة خلال مظاهرة عام 2011 عندما كانت أعمارهم تتراوح بين 10 و14 عاما فقط في 2011، منهم 12 القى القبض عليهم بتهمة مساعدة منظمة إرهابية. وتم تحالفهم المعلن مع الإيرانيين.

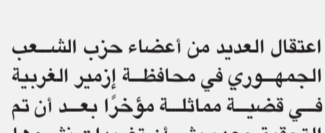
الرقيق، مقابل أوهام عودة الامبراطورية العثمانية والخلافة. وما فعله هؤلاء هو مسخ للسوريين الذين رفعوا شعارات الثورة إلى نوع من الخدم للسياسة التركية، وعلينا كسوريين أكراداً وعرباً الوقوف ضد هذا الاستثمار الذي يعد جريمة لا تقل عن الاتجار بالبشر.

ويستكي بعض السوريين من أن تركيا تمارس الضغوط على اللاجئين السوريين المقيمين على أراضيها وأولئك الذين يعيشون في مناطق الشمال، وتبتزهم للحصول على موافقاتهم بالسفر إلى ليبيا مقابل مبالغ مالية زهيدة.

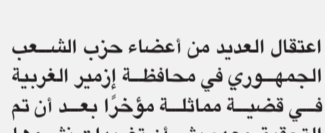
ويقول حاج عبدالقادر إنه يقرّ الدور التركي، ليس انطلاقاً من دور أنقرة في الشمال السوري وحسب، بل أيضاً منذ بدايات الحرب السورية، ويضيف "منذ مأساة الزبداني والمعضمية وداريا وحمص وحماة وحلب وكل المناطق التي أعلنها أردوغان (خطوطاً حمراء)، تبين أن الخط الأحمر الوحيد هو المصلحة التركية ومصالحه أردوغان وحزبه". ويضيف "أنا كموطن سوري، لا أتحدث كردي فقط، أدرك أن تركيا تحلم باسترجاع ولايتي حلب والموصل، وحتى تحقق هذا الهدف فإنها تركز على أهداف معينة كالنقط التي تقايض بها أوروبا".

ويتابع "ما يحدث في الشمال السوري، المناطق الكردية وغيرها، هي ممارسات شبيهة بممارسات الجيش الانتكشاري العثماني، سلب ونهب واختطاف، كما حدث في آمد وديار بكر ونصيبين وغيرها، حتى أن لدينا شكوكا وجبهة في مسألة التفجيرات الإرهابية التي تحصل داخل مناطق النفوذ التركي، والتي قد يكون من يقف خلفها المخابرات التركية ذاتها، لتبقى المنطقة في حالة توتر وتحت تهديد من تسميهم باعداء تركيا".

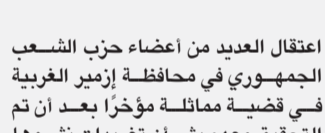
ولم يتردد أردوغان بالتهديد بفتح الحدود أمام اللاجئين السوريين خلال عملية "نزع السلاح"، للعبور إلى دول الاتحاد الأوروبي، محولا الملف السوري إلى أداة وظيفية بيد الأتراك، يبتزون به الغرب، مقابل مكاسب سياسية في ملفات أخرى، غير بعيد عنها ما يتضمّنه تحالفهم المعلن مع الإيرانيين.



ذو الفقار دوغان  
كاتب في موقع  
أحوال تركية



وليد حاج عبدالقادر  
المياه ورقة دائمة  
استعملتها أنقرة  
للضغط على جيرانها



الكل يدرك أحلام أردوغان العثمانية